بناء المجتمع المدني في بلد الطوائف

مداخلة

رائد شرف الدين

في ندوة بعنوان

"الانتخابات ولبنان الغد"

في إطار

معرض الإعلام المسيحي السابع ٢٠٠٨

"وسائل الإعلام وحوار الأديان"

دير مار إلياس - انطلياس

الأربعاء ٣ كانون الأول ٢٠٠٨

بناء المجتمع المدني في بلد الطوائف

الأمور ليست على ما يرام!
إنّه لسان حال اللبنانيين مقيمين ومغتربين، بل لسان حال المهتمين بلبنان في مشارق الأرض ومغاربها. وكثرة المهتمين بلبنان يفاقم مشكلته كما سنرى لاحقاً، إلاّ أنّه قدرنا شئنا أم أبينا. وإذا كان لبنان عقدة وصل بين مصالح الأمم عبر التاريخ، فهو اليوم ضرورة لتواصل عقائدهم سيّما بعد أن اتخذ الصراع أشكالاً وقوالب عقائدية في العقدين الأخيرين.

الأمور ليست على مايرام، ولا مناص من التغيير. والمداخل إلى التغيير معظمها مجرّب: صندوقة الاقتراع التي هي موضوعنا اليوم، أم الحوار المتنقل بين الطاولات المستديرة والمستطيلة، أو استعمال القوّة بمعنى الثورة العنفيّة لنقض ما هو قائم. ولن اعتبر تقسيم البلد مدخلاً إلى التغيير، ليس فقط لأنني لا أرغبه ولا أتمنّاه وهذا حال معظمنا، بل لأن تنفيذه يحتاج إلى حرب ترسم حدود الكيانات وتهجر المواطنين من ضفّة إلى ضفة. التقسيم أو الكونفدرالية إذن نتيجة محتملة للمدخل العنفي، وليس حلاّ قائماً بذاته.

"الخطر ربيب لبنان". والقول لميشال شيحا. لا بأس! إذ منذ تأسيسه، ما يزال البلد منكباً على تلمّس ملامح كيانه ومضامينه وأدواره. وهذا الانشغال ليس دليل شؤم بالضرورة، بل ربما أمكن تحويله إلى مؤشر عافية وحيوية طالما نحن على ما نحن عليه، والآن وهنا: مجموعة طوائف متفاوتة الأحجام والطبائع والهوى، وفي عين عاصفة هوجاء حيث الأمم كبيرها وصغيرها في حلبة تفاوض ملتهب على حصصها ومصالحها وأوزانها.

لا نحلم بالدولة كمرجل يذيب في أتونه كل الطوائف والمكونات، بل بالدولة غطاءاً حاضناً يتسع لمكونات يظهر كل منها جمال الآخر. لبنان النموذج كما أراده الإمام الصدر، وهو القائل بأن الله خلق "البشرية كلوحة فنيّة ذات ألوان مختلفة، يزيد من جمالها اختلاف الخطوط والألوان مما يمهد لها التكامل". وشروط هذا النموذج كيما يكتمل ويستمر أن يضمن كرامة الإنسان وحقوقه في الحرية والديمقراطية. تفيدنا الأدبيات السائدة أن الطريق إلى ذلك هي في النظام السياسي الحديث الذي عصبه الانتخابات. فالديمقراطية في أبسط تعريفاتها هي الممارسة السياسية التي يقوم بها الشعب عبر محض الثقة لممثليه وحجبها عنهم، ووسيلته إلى ذلك هي صندوقة الانتخاب.

تبلور مفهوم الديمقراطية في السياقات الاجتماعية الغربية التي واكبت الثورة الصناعية وأفضت إلى اعتبار الإنسان- الفرد وحدة الاهتمام الأساسية. في حين أن الديمقرطية التوافقية في لبنان حريصة على اعتبار الطائفة- المجموعة وحدة اهتمامها الأساسية. ويذهب العديد من المحللين إلى اعتبار الديمقراطية التوافقية بدعة بل هي – بنظر البعض- أصل العلّة، في حين أنها الحل الممكن كما يستخلص البعض الآخر من جملة المخاضات الانتخابية، وإلى أن تحين ظروف التغيير الجذري. والمتتبع لمجريات العمليات الانتخابية يلاحظ العديد من الممارسات والشوائب التي لا ترتبط بالضرورة بالديمقراطية التوافقية. أهمها تصرفات السياسيين وخطابهم، والتراخي في حصر العلاقات الخارجية بأجهزة الدولة.

يذهب الكثيرون إلى أن قوانين الانتخابات تضمر ترسيخ الزعامات التقليدية. في حين أن الانتخابات –نظرياً- هي الوسيلة الوحيدة المتاحة لتحقيق الديمقراطية سلمياً ولتطوير النظام السياسي باتجاه الحداثة بمفاهيمها الأساسية كالعدالة والحرية وحسن التمثيل. وهنا يكمن البعد الآخر من الإشكالية، إذ كيف ولماذا نتوقّع من واضعي القانون الانتخابي أن يسطروا بأيديهم نهاية حياتهم السياسية وما يتفرع عنها من مكاسب اقتصادية

واجتماعية؟ عليه، ولأن الإجابة المنطقية هي النفي، علينا أن نتوقع التغيير من المتضررين أي من القاعدة الشعبية وما تفرزه من قوى الضغط والاحتجاج. لكن! كيف لهذه القوى أن تفرز تصوراً سياسياً من خارج ثقافاتها وعقائدها؟ وكيف لنا أن ننكر أثر علاقاتنا الاجتماعية الراهنة حيث ما تزال العقيدة والعشيرة والعائلة والأسرة مكونات متماسكة ومتنامية في البنى الاجتماعية، بينما نستسقي بنى دستورية حديثة يصعب استجلابها من خارج التصورات الدولية. علماً بأن هذه التصورات تمرّ حتماً في القنوات الأمريكية بما يزيد الطين بلّة لأن هذا "الخارجي" منغمس في مشاريع إقليمية شتّى مما يفاقم من التباس الترابط بين الثقافي- الداخلي والسياسي- الإقليمي والاقتصادي-الخارجي. ناهيك عن الالتباسات المحيطة بمفاهيم الهوية والانتماء والدور، وبتجلياتها في الذهن والممارسة. كيف يمكن للإنسان أن يكون موضوعياً في المجال السياسي ويبقى ذاتياً في شتى الأمور المجتمعية الأخرى حيث لا يزال يعتمد العلاقات الأهلية شبكة حماية له في حياته ومعاشه؟

تقودنا هذه المقدّمة إلى صياغة الإشكالية على النحو الذي صاغ به الجابري واحداً من أسئلته الكثيرة:
هل يمكن أن تقوم الديمقراطية في مجتمع غير مدني؟ وهل يمكن قيام مجتمع مدني بأسلوب غير ديمقراطي؟
قبل الخوض في ملامح الحل الذي نتوخاه عبر سيرورات المجتمع المدني، سنتلمس صورة لبنان الذي نحلم به ثمّ نستعرض مكامن الضعف والقصور في التجارب الانتخابية، والتي تدفعنا – راهناً على الأقل- إلى استبعادها من دائرة الحلول.
بتعبير آخر، المرتجى هو صورة لبنان ومضمون العلاقة بين المواطنين وممثليهم. تتجلّى المشكلة في قانون الانتخابات والممارسات السائدة. أما الوسيلة أو الآلية لتجاوز المشكلة نحو الحل، فهي عبر مؤسسات المجتمع المدني وما يطوّره من علاقات مع جمهوره بحيث تفضي في نهايات المطاف إلى تنشئة المواطن الحر والمسؤول.

أي لبنان نريد؟

الانتخابات ولبنان الغد. لبنان الغد الذي ننشد، وصفه الإمام الرؤيوي موسى الصدر ببلاغة لافتة عندما قال: "لبنان الغد هو لبنان العدالة وتكافؤ الفرص، لبنان الواحد المتطور، لبنان العربي الرسالي، لبنان الإنسان والحضارة، لبنان الحرية والقيم".

تعبّر الصورة في جوهرها عن تلازم المصلحة الوطنية بمصالح المواطنين. وهذه الصورة البهيّة لن ترسمها الانتخابات. أي أن الحلّ لن يأتينا بلمسة سحرية من فوق أي من مشرعي القانون الانتخابي، بل هي عملية دؤوب تحدث على مستوى الأسرة والمدرسة والشارع والمنتج الفكري والإعلامي والفني. أي على مستوى المؤسسات التي نصطلح على تسميتها مجتمعاً مدنياً.

نعتقد أن منظمات المجتمع المدني اللبنانية بشقيها المقيم والمهاجر بإمكانها أن تلعب دور الرافعة في عولمة مواطنة مفرداتها الحقوق. ولا بدّ من العبور سريعاً على ما نقصده بمضامين المواطنة عموماً، وبتجلياتها في النقاش اللبناني حول مفاهيم السيادة والوطنية والحقوق:

- **الوطنية والمواطنية** :التزام الأفراد بقضايا المجتمع الكبرى والتوافق على الهوية والدور(وطنية)، وضمان المجتمع لحقوق الأفراد (مواطنية). وحسب المنطق، فإن المواطنية تبني وطنيّة، بينما العكس ليس صحيحاً. مثال: لم ينتج التزام الشعوب العربية بقضية العرب الكبرى مواطنين مكرّمين وكريمين.

- **المواطنية والحقوق**:
  - حقوق مدنية (تساوي الجميع أمام القانون)؛
  - حقوق سياسية (منح الموافقة على الحكام أو حجبها عنهم أي الرقابة والمساءلة)؛

- حقوق اجتماعية وثقافية (كرامة الحياة بتوفير الرفاه الاجتماعي والاقتصادي)

- **المواطنية والواجبات**:
  - مسؤولية المواطن وواجبه إطاعة القانون والتزامه دفع الضرائب
  - مسؤولية المواطن تجاه الشأن العام والممتلكات العامة؛

- حجب الحقوق يؤدي إلى "رعايا" وليس مواطنين (حالة معظم المقيمين والمهاجرين)
- التهرّب من الواجبات يؤدي إلى فاسدين ومفسدين (انعدام العدالة)، وقد يتخذ التهرّب شكل الصمت المتواطيء رغم كثافة المحتوى الديني في مناهجنا التعليمية وخطاب أولي الأمر (المختطفون، السجناء السياسيون، الخ لا يجدون من يتابع قضاياهم سوى الأقارب، واستشهاد الحريري هو الاستثناء). وقد تفشى هذا الأمر وكاد يكون ثقافة.. ثقافة قوامها "الشطارة" في ظل اختلال فادح للقيم وغياب المعايير وانفصام فاضح بين الخطاب والممارسة.

مضمون لبنان ودوره

في السيادة: هناك مدلولات ومضامين جديدة لمفهومي القومية والعالمية: فالقومي والعالمي متغيّرين يتلاقيان، وليسا بالضرورة مرحلتين منفصلتين تتطوران باتجاهات متعاكسة. يقول د. نعيم سالم أن الدول التي تحكم نفسها بدون تبعية لأي دولة أجنبية تكاد تشكّل اقل من نصف دول العالم. وأنه لو دخلت السيادة الاقتصادية ضمن نطاق التعريف، فإن الأكثرية الساحقة من دول العالم تقع خارج نطاق السيادة. ويخلص إلى أننا كمجتمع لبناني بحاجة إلى مفهوم سياسي جديد ينطلق من تحديدنا للعالمية (وليس للعولمة) على أنها نظام عالمي قائم على مبدأ التفاعل والتواصل وإثبات الذات الفردية والوطنية على المستوى الدولي من خلال الانخراط الفاعل والبناء في المجتمع العالمي.

في مفهوم الوطن: يمكن الجزم بأن اللبنانيين لديهم صورة ذهنية عن الذات الوطنية على خلفيّة التعلّق بلبنان، بلد المنشأ، والمحمول في أفئدة أبنائه التواقيّن إلى تظهيره و"تسويقه" بأبهى صورة. هناك إحساس عام بأهمية بقاء لبنان كمجتمع ورسالة وفكرة إلاّ أنّه إحساس غير متبلور في مشروع متوافق عليه جماهيرياً. أي أن الصورة غير مطابقة للأصل أو هي تشبهه من هذه الزاوية أو تلك. المهم أن نحدد جوهر الأصل وملامحه الرئيسية.

لم نتفق بعد على تحديد واضح لماهية لبنان ووظيفته. والادعاء بغير ذلك لن يلغي تفاصيل الاختلاف بل يرتقي بها إلى درجة الخلاف الوجودي. لعل التوافق على تفاصيل الماضي أشدّ صعوبة من التوافق على ماهية الحاضر وعلى الرؤية الجامعة للمستقبل. ولعل الاستغراق في التفاصيل يحجب الكليّات الجامعة التي يسهل على الآخرين (غير اللبنانيين) أن يحيطوا بها، ويتوسلوننا تلمسها والتمسك بها (الإرشاد الرسولي، لبنان الرسالة)، بل لعلّ النظام العالمي الجديد يكون بيئة ملائمة Enabling context لفتح صفحة الغد.

يبدو لبنان كوظيفة أشبه بالتالي:

- هو مكان **استجمام** يستريح فيه المحاربون على جبهات الانتاج ويقضون في ربوعه أياماً أو أسابيع؟ حسناً! فليكن لبنان السياحة والمشفى والجامعة والاسترخاء، ولنحافظ على كل المقومات التراثية والطبيعية والخدمية، ولنطوّرها؛
- هو **حاضنة** لتكوين الشباب وتأهيلهم قبل إرسالهم إلى أسواق العمل؟ حسناً! فلنقبل هذه الوظيفة ونتهيأ لكل تبعاتها وعلى كل المستويات؛
- هو قصر مؤتمرات **وصالة تبادل** تعقد فيها الصفقات وتدار من خلالها الأموال؟ وما المانع! على أن يتظلل بسقف الشفافية والنزاهة وعدالة التوزيع؛

- وهو بالتأكيد **ساحة تلاقٍ ومساحة حوار** بالمعنى الذي أراده الإمام الصدر (لبنان ضرورة حضارية يجب التمسك بها..) وأكدّ عليه الإرشاد الرسولي.

إذا كان مطلبنا أن نتمايز كوطن له هويّة ومكانة بين الأمم، فمن المفيد جداً أن نتوافق على بطاقة التعريف به وبوظائفه وبغاية وجوده. وأن نتوافق على قيمه الأساسية (تعددية، تسامح، مشاركة، إلخ). ثم نتوافق على المعايير Norms التي تجسّد قيمنا إجرائياً، ونعمل على صياغتها قوانين وتشريعات أهمها قانون الانتخابات، ونحرص على تطبيقها بدقة.

وبالانتقال إلى الركن الثاني من المواطنة، أي إلى الحقوق، نلاحظ أن التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الأفراد تنحو باستمرار، وفي معظم بلدان العالم، إلى الإطلاق والشمولية والعالمية. الأمر الذي يؤدي إلى انكماش مساحات التفرّد والوحدانية والمحلية-الوطنية. أي أن مرجعية التشريعات والمعايير تتجه باضطراد نحو حقوق الإنسان، كلّ إنسان وأيّ إنسان. وهنا نجزم بأن لبنان القابل للبقاء هو لبنان المواطنين، أي لبنان الحقوق. والحقوق المراد تظهيرها وإقرارها تمتد في المكان لتطال الإنسان بمعزل عن عقيدته وجنسه وجنسيته، وتمتد في الزمان أيضاً لتطال الإبن والحفيد عبر صيانة البيئة والمكان وتطويرهما بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة. فماذا بإمكان اللبنانيين أن يساهموا في هذا المجال؟

نستطيع التأكيد بأن لبنان بشقيه المقيم والمهاجر يمتلك معظم المدخلات (أو العناصر الأساسية على الأقل) التي يمكنه توظيفها لتنفيذ مشروعه الحضاري داخلاً وخارجا. وبإمكانه عقد شراكة حقيقية بين مواطني الداخل ومواطني الخارج، يشكل فيها المجتمع المدني رافعة التجسير بين المجموعتين:

من عناصر القوّة:
- مؤهلات بشرية شابة ومتنتشرة، ولديها الحوافز وتمتلك المهارات اللغوية والمعلوماتية والإدارية؛
- تعددية ثقافية فريدة معطوفة على موقع جغرافي يتيحان التواصل مع الأمم الأخرى ولقاءها؛
- عراقة في تجربة العمل المدني وشبكة منظمات في الداخل وفي المهاجر بإمكانها تأطير اللبنانيين حيثما كانوا والتنسيق فيما بين مكوناتها من جهة ومع منظمات المجتمع المدني في ديار الانتشار من جهة أخرى؛
- ريادة في العمل الإعلامي إن لناحية المؤهل البشري أو لناحية الهيكليات الممأسسة.

تستطيع عناصر القوّة الذاتية تلك أن تتفاعل مع بيئة إقليمية وعالمية موءاتية كونها تشكل مجموعة فرص منها:
١- حاجة المجتمع الدولي إلى نموذج تفاعلي يتحدّى مقولات الصدام الحضاري ونهاية التاريخ؛
٢- حاجة الجوار العربي والأفريقي إلى المهارات والكفاءات البشرية المتوافرة في لبنان؛
٣- تراجع أدوار الحكومات في العمليات التنموية لمصلحة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عموماً، وهذا المعطى يوفر مجالات عمل واسعة تغطيها منظمات المجتمع المدني في غير مكان. والأخيرة لديها هامش تحرّك أوسع بكثير من هامش الحكومات، وما يشوبها من المحدّات والارتباطات التي تكبّل عملها وتحد من فاعليته داخلاً وخارجا؛
٤- وتقنيات الاتصال أخيراً، تشكّل ثروة هائلة بما تؤمنه من قنوات فعالة للتشبيك والتنسيق.

..في القانون الانتخابي والممارسة الديمقراطية:

هل يمكن لآلية الانتخابات أن توصل نواباً قادرين على الإسهام في هذا اللبنان الذي نتوخى؟ وما هي المعوقات البنيوية والإجرائية التي حالت وتحول دون تشكيل ندوة برلمانية تأخذ على عاتقها مهمّة التغيير المرتجى؟

تقوم الديمقراطية في جوهرها على مبدأ صحة التمثيل (أي صوت واحد للشخص الواحد)، وعلى مبدأ تكافؤ الفرص أمام المواطنين. والقوانين الانتخابية عبر تاريخ لبنان لم تفلح في التزام هذين المبدأين عدا عن شائبة عدم الثبات حيث لكل مرحلة قانونها بينما رجالها واحد. وحيث أن الدائرة الانتخابية هي المحدد للنتائج، فإن التقسيمات الانتخابية على اختلافها أخلّت بالمساواة إن على صعيد الناخبين أو عدد المقاعد أو العدد الذي يحتاجه النائب للوصول إلى الندوة، كما أمعنت في حرمان شرائح مهمة من حقوقها السياسية: العسكريين، الشباب من عمر ١٨ إلى ٢٣، والمهاجرين. سوف أكتفي باستعراض التقسيمات مع إبداء الملاحظات الجوهرية علي كلّ منها: وبدءاً باتفاق الطائف الذي أوصى باعتماد المحافظة دائرة انتخابية، ونظراً لغلبة اللون الطائفي في كل محافظة على حدة، فالأرجح أن يقود اعتمادها إلى شكل من أشكال فدرالية الطوائف. أما عن اعتماد القضاء ورغم حسناته في تقريب المسافة بين الناخب والمرشح، فإن العديدين يرون في أن قانون القضاء فيه قضاء على لبنان (د. سليم الحص). في حين أن الدائرة الفردية تنعش العائلية والعشائرية وتقضي على الأحزاب. وتكاد الدائرة الوسطى تجمع مضار كل ما سبق، بينما الدائرة الكبرى (أي اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة) يمهد الطريق نحو الفتنة والتقسيم طالما النظام المعتمد هو الأكثري.

المدهش أن معظم الرموز السياسية تجاهر بامتعاضها من قانون الانتخاب، وبالإمكان رصد عشرات الأصوات المعترضة على شاشات التلفزة وغيرها. مع ذلك، يتم إقراره دورة إثر دورة تحت مظلة "شرّ لا بدّ منه" مع تجهيل الفاعل وتسجيل الاعتراض بهدف التبرؤ من أبوّة المولود وإلقاء اللوم على الآخرين. علماً بأن معظم تلك المثالب ليست أكاديمية ولها وقعها الثقيل على نظامنا السياسي وعلى أسلوب إدارتنا لأزماتنا. يلاحظ القاريء في مضاعفات قانون الـ ٢٠٠٠ أنه أفرز قوّة مهيمنة داخل كل طائفة*؛ وأدى إلى هيمنة الأكثريات الطائفية على الطوائف الأخرى (الترويكا)، كما وضع الطوائف في مواجهة بعضها البعض إزاء القضايا الكبرى كما الصغيرة.

على المستوى الأعمق، جنحت الانتخابات بالديمقراطية نحو الهيمنة والتسلط من قبل الزعماء على كتلهم ورعاياهم سواءاً بسواء. وحيث أن الناس علي دين ملوكهم، فإن تنازع الزعماء يؤدي فوراً إلى تنازع أتباعهم. في حين أن تقاربهم أو تحالفهم لم يساعد على تعزيز الوحدة الوطنية. فالتحالفات الانتخابية الأخيرة (المستقبل والاشتراكي وحزب الله وأمل) أبقت على كل الخلافات السياسية حول الـ ١٥٥٩ وسلاح المخيمات والمقاومة. علاوة على أنها عززت الكيانات الطائفية وحولت الحكم إلى صفقات أو إلى مشاكسات.

المخيّب للأمل فعلاً أن الأحداث الجسام التي عصفت بلبنان منذ اغتيال الرئيس الحريري (الانسحاب السوري، القرار ١٥٥٩، عودة الجنرال عون، الإفراج عن الدكتور جعجع، إلخ) لم تؤد إلى استخلاص القضايا الأساسية ولم تترك أي أثر يذكر على القانون الانتخابي. أليس غريباً أن مئات آلاف الشباب والشابات الذين ملأوا الساحات لم يجدوا لهم طريقاً إلى صندوق الاقتراع؟ وأن كل المظاهرات والتجمعات لم تفرز قيادياً واحداً جديداً؟

تأمل بعضنا خيراً بدخول لاعبين جدد إلى الساحة، وتوخوا فرص التغيير الإيجابي نتيجة ذلك. إلا أن كل فئة من هؤلاء اللاعبين تستدعي الكثير من التأمل والحيطة. ذكرنا للتو أن فئة الشباب أخفقت في إنتاج قياداتها أو في تعديل القانون الانتخابي لمصلحة إشراكهم في عملية الاقتراع. ولم يثبت النساء تبنيهن لخيارات مغايرة أو سلوكهن سياسياً بما يثبت فعلاً أنهن مجموعة متمايزة بخياراتها وتطلعاتها، وأنّ باستطاعتهن الضغط لتبني

*في المجلس الحالي: هناك سبعة نواب للقاء الديمقراطي من أصل ثمانية نواب دروز، و٢٣ نائب شيعي لحزب الله وحركة أمل من أصل ٢٧؛ و١٨ نائب لتيار المستقبل من أصل ٢٧ نائب سني، و١١ نائب للتيار الوطني الحر من أصل ٢٧ نائب ماروني.

سياسات تظهر أدوارهن وإسهاماتهن في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، كما في الشأن العام. أما المنظمات غير الحكومية -على غزارتها- فإنها عجزت عن كسر الطوق الطائفي في تركيبتها وجمهورها، وفي ترجمة مضامين رسالتها المجتمعية إلى برامج عابرة للمناطق والطوائف، وإلى إجراءات إدارية وتنظيمية تعزز الديمقراطية والمشاركة.

في نقاشه حول التعددية، يقول الفضل شلق في عدد السفير ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨، "نصير مجتمعاً سياسياً عندما ندرك جميعاً أنه لا بدّ من هذه الدولة، وعندما تصبح الدولة لا حكم ضرورة خارجية بل حيزاً داخلياً لأبنائها. بالسياسة تصير الدولة كذلك لا بأوهام الخصائص الثقافية والطائفية والإثنية". وعلى الصفحة المقابلة من العدد ذاته، ينقل حمد الطفيلي عن الباحثة أليسون بايلز: "ان المشكلات تصبح أكثر سوءاً، إذا ما فرض الشكل الديمقراطي من الخارج على الجماعات السياسية من أعلى إلى أسفل، دون فهم عميق وكاف للأحوال الاجتماعية والرغبات والقدرات المحلية لهذه الجماعات". قبلهما قال الأب ميشال السبع (السفير عدد ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٨) أن "عملية تأهيل واسعة يحتاجها الشعب كي يقبل حقاً في طباعه أن مصلحة الدولة هي مصلحته. إنّه بحاجة إلى أن يتصالح مع الدولة. عندها تتفجر عطاءاته ومواهبه ضمن القطاع العام، ويصبح القطاع الخاص مجرد فرع لا جذوع تقاوم أصولاً. وهذه المصالحة لن تتم إلاّ إذا اقتنع الشعب أن السلطة هي حقاً تجسد أخلاقياته ومصالحه". ،

تعبّر هذه الأقوال في فحواها عن تلازم المصلحة الوطنية بمصالح المواطنين كما سبق وذكرنا. دعونا نبحث في الآليات علنا نهتدي إلى كيفية تجاوز الخصائص الثقافية والطائفية والإثنية، وإلى كيفية فهم الأحوال الاجتماعية والرغبات والقدرات المحلية بمنأى عن حكم الضرورة الخارجي، وإلى ماهية الجهة القادرة على تأهيل الشعب ليقبل في طباعه أن مصلحة الدولة هي مصلحته. الأجوبة عند المجتمع المدني وعبره.

المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

يتكرر استعمال مفهوم المجتمع المدني في الأدبيات المعاصرة ونجده غزيراً في تقارير الأمم المتحدة الإنمائية وأدبياتها، ويكثر استعماله في وسائل الإعلام، كما يستعين به السياسيون في خطبهم وبياناتهم، ويجتهد الأكاديميون في تعريفه بشكل واضح ومتوافق عليه. وهو ينطوي على دلالات تتعدد تعدد المدارس والمشارب، ولا يوفر الطمأنينة والمتانة كأدة تحليلية قياساً بما توفره المفاهيم الكلاسيكية مثل الأحزاب والاتحادات والمنظمات الخيرية والتنموية والتي تساعد أكثر في تحليل الوقائع الملموسة لكل مجتمع. لكنّه يلقى رواجاً سيّما وأنه يستدعي مفاهيم متلازمة معه وجذابة، مثل الحرّية والديمقراطية والعقد الاجتماعي والمواطنة وغيرها.
نفهم " المجتمع المدني" عبر ارتباطاته بما يدور فعلاً في واقعنا. أي ليس بالضبط ما تريده النخب العربية أو ما تعبّر عنه في أدبياتها، كونها تستعير الكثير من مضامين المجتمع المدني كما ظهر وتجلّى وتتطور في المجتمعات الغربية منذ الثورة الصناعية ولغاية اليوم.

يقول د. الجابري في مقالة منشورة في موقعه على الانترنيت " بأن ما تعنيه اليوم النخبة العصرية.. بـ "المجتمع المدني" إنها تعني به نفسها! أما الباقي، فيوضع خارج المجتمع المدني، مع أن هذا "الباقي" قد يحصل بواسطة آليات المجتمع المدني نفسه،..". ويتابع بأن مضمون المجتمع المدني يرتبط في أذهاننا اليوم بالطموح إلى تصفية "مجتمع العسكر" و"مجتمع القبيلة" و"مجتمع الحزب الرائد القائد"، وبالتالي فسح المجال لقيام مجتمع المؤسسات القائمة على التعبير الديمقراطي الحر. ولو افترضنا إجراء عمليات ديمقراطية نزيهة في معظم الدول العربية، فإن القوى المرشحة للفوز هي قوى غير عصرية، غير حداثية، قوى تقع خارج "المجتمع المدني" كما تتصوره النخبة العصرية. هل نقبل بالديمقراطية وبنتائجها مهما كانت؟

لعلّ المضمون الأساسي في المجتمع المدني هو هذا التباين الشديد في مكوناته، والذي لا يجوز تبديده بالاختزال أو بإقصاء هذه الفئة أو تلك سواء كانت مدنية علمانية، أي متصلة بالبنى الحديثة كالأحزاب والنقابات والتنظيمات التطوعية، أو كانت تقليدية روحية مثل الدين والأثنية والقبيلة والعشيرة والعائلة. وإذا كان الفصل جائزاً في المجتمعات الأوروبية حيث تطورت الثورة الصناعية وما تلاها من ثورة تكنولوجية وترافق معها من تشكيلات اجتماعية ومدنيّة، فإنه لا يجوز بتاتاً في مجتمعاتنا العربية حيث تتفاعل – حواراً أو صداماً- التشكيلات والبنى قديمها وحديثها. وفي الحالة اللبنانية يبدو "التعايش" أكثر حضوراً لأسباب تكوينية (الطوائف) وجغرافية (نقطة تلامس واحتكاك بين الثقافات) وواقعية (الانتشار اللبناني وتفاعله مع المقيمين في البلد المنشأ).

تستطيع الدولة – حسب برهان غليون- أن تضبط البنى التقليدية تحت شعار الوحدة الوطنية، في حين ضمّن تعريف ألـ UNDP التكتلات الدينية والحركات الشعبية الأهلية لمنظمات المجتمع المدني، إلاّ أنه استبعد الأحزاب السياسية والنقابات المهنية انسجاماً مع تحجيمه لدور الدولة في التنمية. هناك –إذن- خلاف حول تخوم المجتمع المدني تبعاً للأدبيات الليبرالية والتقليدية والإسلامية، وخلاف حول وظائفه أيضاً. ويمكن اختصار المضامين الخلافية بالتالي:

- التشكيلات القرابية والعائلية (رغم أنها شبكة حماية فاعلة من بطش الدولة كما من قسوة السوق)؛
- الأحزاب السياسية لأنها ساعية إلى السلطة (رغم أنها تطرح برامج اجتماعية واقتصادية)؛
- النقابات والاتحادات التي تحكم عضويتها شروط معينة؛
- التشكيلات القائمة على أساس الدين أو الإثنية لتناقضها مع مبدأ المواطنة الذي لا يقوم على الدين أو الجنس أو العرق..(رغم أنها تسعى إلى التغيير وتدافع عن حقوق فئات واسعة من المجتمع وتؤمنها بفعالية مشهودة).

الحريصون على استبعاد هذه التشكيلات هم عادةً المتمسكون بالعلمانية Secularism ومناصرو كلّ ما هومدني Civil كما أراده روسو.

وفقاً لمقتضيات العقد الاجتماعي كما أوردها John Locke ، تعمل الدولة على حماية مصالح مواطنيها أي مكوّنات المجتمع المدني الذي يشكّل المنطقة العازلة بين العائلة/ المواطن (أي المجال الخاص) والدولة (أي المجال العام). ويرى سبينوزا أن المواطنة هي العقد الاجتماعي الذي يحمي حقوق كلّ فرد ويحدد واجباته. وتبرز راهناً معطيات ملحة يتصل بعضها بالسوق (الذي هو أيضاً مجال عام، إنما يتحكم فيه القطاع الخاص) ويتصل البعض الآخر بالعقد الكوني، أي العابر لحدود المجتمعات والأوطان، والمتمثل في المعاهدات الدولية ومباديء حقوق الإنسان ومقتضيات البيئة وغيرها.

مفهومنا للمجتمع المدني

وعليه، المجتمع المدني هو المجال الذي يعبّر فيه المواطنون عن حقوقهم ومسؤولياتهم ويترجمون حوارهم في صياغة العقد الاجتماعي الذي يرتضون. وبهذا التعريف يتجلّى الترابط الوثيق ليس فقط بين المجتمع المدني والعقد الاجتماعي، بل أيضاً المواطنة (الحقوق والمسؤوليات) والديمقراطية (آلآليات الحوارية المفضية إلى صياغة التعاقد ومراقبة تطبيقه وتطويره).

و**المجتمع المدني** على ما هو من حقل" *تشييد فكري*" (جميل هلال) يجمع بين مكونات شديدة التباين وتتمثل فيه الرؤى الاجتماعية والفكرية والسياسية، تتنافس فيه وتتعايش.. هذه المكونات هي **منظمات المجتمع المدني** والتي يكفيها التمتع بالقليل من الكياسة المدنية حيال الآخر المختلف حتى تتأهل لتكون عضواً في المجتمع المدني بصرف النظر عن مدى "تقليديتها" أو "ليبراليتها"، "روحانيتها" أو "علمانيتها". فالجامع بينها هو قيم التسامح والمشاركة. هي –إذن-الأطر الاجتماعية الطوعية الوسيطة بين الدولة والمكونات الأساسية (الأفراد، العائلة) المعبّرة عن قيم أعضائها ومصالحهم، وذات الاهتمام بالشأن العام.

بهذا نصل إلى أن المجتمع المدني هو أداة تأمل وتواصل تشير إلى تلك المساحة المتحركة بين الفرد مع حيّزه العائلي الخاص وبين المجال العام. وإلى أن منظمات المجتمع المدني تشير مفهومياً إلى كل الأطر المتمتعة بالحد الأدنى من التنظيم سواءً سعت إلى التغيير الاجتماعي لصالح الحرية والعدالة الاجتماعية، أو جهدت لإعادة إنتاج النظم القائمة مع ما ينطوي عليه ذلك من تفريغ للمواطنة من قيمها الأساسية تحت مسميات الحفاظ على التراث والخصوصية والتعامل مع المواطنين كرعايا أو كأتباع لعشيرة أو طائفة أو فئة.

ما يميّز منظمات المجتمع المدني عن بعضها البعض هو شكل ومضمون العلاقة التي تقيمها مع جمهورها. وإذا كانت الدولة تتعامل مع الجمهور وفق إجراءات وقواعد مقننة (علاقة تعاقدية)، وإذا كان السوق يتعامل مع الجمهور كزبون وفق إمكانية تبادل سلعة أو خدمة (علاقة تجارية-اقتصادية)، فإن منظمات المجتمع المدني تتمايز بمقدار ما تتسع علاقاتها مع جمهورها بالتفاعل الذي محوره الاقتناع، أي من موقع الحرص على إشراك جمهورها في تنظيم نفسه وفي الدفاع عن حقوقه وتأمين احتياجاته. والطبيعي –والحالة كذلك- أن تدخل منظمات المجتمع المدني مع بعضها البعض في علاقات تنسيق وتنافس وصراع. فالمجتمع – أساساً- ليس جسماً موحداً، ولا الدولة جسم متجانس. بل إنّ خصائص النظام السياسي لا تتحدد بعدد المنظمات المدنية أو وظائفها بل بالعلاقة بين مراكز القوى في المجتمع وموازينها. وفي الحالة اللبنانية تتعايش القوى الاقتصادية (الحداثية بالمفهوم الليبرالي) مع القوى العقائدية سواء كانت أيدولوجيا دينية أم علمانية. سيّما وأن "الوطنية" على ما هي من شعور بالهوية والانتماء ليست بمنأى عن الانزلاق إلى فخ التقوقع، فتتحوّل إلى عقيدة معيقة للتقدّم نحو إحقاق الحقوق وإرساء العدالة .

نافذة على الغد

خلاصتنا هي التالية:

- يواجه لبنان تهديداً حقيقياً مردّه إلى أن شدّة تركيزنا على فرادة النموذج – الوطن اللبناني ضيّعت حقوق المواطنين. منهم من هجر ومنهم من ينتظر؛
- الدمج بين السياسة والإدارة خطيئة كبرى تحارب المواطنين في رزقهم وكرامتهم ومستقبلهم. ونستعيد هنا ما قاله الرئيس ألفريد نقاش:

"Redressez l'administration et la politique perdra de sa virulence"

أي "أصلحوا الإدارة، تبرأ السياسة من مثالبها"؛

- منظمات المجتمع المدني اللبناني هي واقع موجود بالفعل حيثما تواجد اللبنانيون. مجتمعهم المدني يتفاوت حضوراً وفعالية تبعاً للظروف التاريخية والديمغرافية والأمنية، إلاّ أن المنظمات اللبنانية تتخذ أشكالها تدريجياً ضمن التحولات الديمقراطية، أي أنها تتعلّم الديمقراطية وإن بظروف قاسية؛

عليه، نوصي بالتالي:

- على منظمات المجتمع المدني أن تغذي إحساسها المدني وشعورها بالمواطنية من خلال ذاك المخاض العسير الناجم عن سعيها خلف مواردها، وعن حاجتها إلى التعاون والتفاعل لمواجهة التحديات الماثلة؛

- بما أن العلاقة الديمقراطية التي يفترض أن تقيمها منظمات المجتمع المدني مع جمهورها هي نقطة الضوء التي تقود إلى آخر النفق، فإننا نتوخى أن تتحوّل هذه المنظمات إلى مختبرات مستديمة لتعليم القيم والمفاهيم والأدوات الديمقراطية، ولنشرها وتجذيرها وصولاً إلى ثقافة الديمقراطية؛

- الداعون إلى هذه الندوة، وغيرهم، لديهم سجل في إطلاق مبادرات ميدانية ملموسة ومؤثرة. تهدف هذه المبادرات إلى توسيع مساحة المشترك بين مكونات المجتمع للبناني، والتجسير بين هذه المكونات مع تركيز خاص على الشباب، صنّاع الغد. والمأمول أن تتوسع رقعة هذه المبادرات ويتعمّق تأثيرها؛

- التحوّل نحو الديمقراطية الصحيحة الشاملة عملية طويلة ومعقدة ومتداخلة، فإلى الحرية هناك بُعد الطمأنينة. الطمأنينة على العمل والدخل والصحة والأمن وفرص تحقيق الذات، وهي شروط تنموية تتصل مباشرة بكرامة الإنسان ومتلازمة مع الحريات السياسية والمدنية. إذ لا معنى للحرية بدون الإحساس بالطمأنينة. الدعوة ملحة إلى نحت سياسات اجتماعية واقتصادية متكاملة تحفظ حق الإنسان في الأمن الغذائي والصحي والوظيفي، وتزرع فيه قيم المشاركة والحوار والالتزام.

أختم بمقطع من رسالة أعدها الزعيم كمال جنبلاط في منتصف الأربعينات تحت عنوان "رسالتي كنائب" والتي افتتحت الندوة اللبنانية نشاطاتها بها. يقول نقلاً عن الأستاذ ايرون الكسندر: "أما الدستور الانجليزي فإنه يدع كل جيل حراً في أن يشرع لنفسه. ذلك أن الإنجليز على استعداد لأن يثقوا بالأجيال المقبلة. والحق أن الدستور البريطاني كله تسوده روح الثقة والحرية، بينما تلك الدساتير الجامدة قد أملتها روح الريبة والخوف. وأعتقد أن الريبة والخوف من المباديء المرذولة التي لا تصلح لأن تقوم عليها الدساتير". وللتذكير، فإنه لا يوجد دستور مكتوب في بريطانيا.

الأزمة عندنا هي بحق أزمة نفوس قبل أن تكون أزمة نصوص. ما نحتاجه لبناء لبنان الغد هو القليل من الريبة والكثير من الثقة. الثقة بأنفسنا وبالآخر.

مراجع المداخلة:

تتضمن هذه الورقة مقاطع من مداخلة سبق لي تقديمها في جامعة سيدّة اللويزة في معرض ندوة بعنوان "مقيمون ومغتربون معاً للبنان جديد ولجيل جديد"، تنظيم مركز دراسات الانتشار اللبناني بالتعاون مع الحكومة الطلابية، في ٥ أيار ٢٠٠٥.

كما تمّت استشارة المراجع التالية:

- الواقع والممكن في الممارسة الديمقراطية اللبنانية، وقائع ورش عمل انعقدت أواخر ٢٠٠٢، مؤسسة فريدريش إيبرت ومعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية والاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٣؛
- الانتخابات النيابية في لبنان ٢٠٠٥ في خضم التحولات المحلية والإقليمية، المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٧؛
- الانتخابات اللبنانية في لبنان ٢٠٠٠ بين الإعادة والتغيير، المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٢؛
- الانتخابات النيابية ١٩٩٦ وأزمة الديمقراطية في لبنان، المركز اللبناني للدرسات، ١٩٩٨؛
- بعض المقالات المنشورة على شبكة المعلومات، أهمها "لا يكفي انهيار النظم الشمولية لولادة ديمقراطية عربية" لبرهان غليون؛ "متى تكون الانتخابات ديمقراطية" لعبد الفتاح ماضي؛ "جذور الديمقراطية الحديثة" لمايكل مندلباوم. إضافة إلى مقالات منشورة في الصحافة المحلية وأشير إليها في متن النص.